العدد (2010) السنة الثامنة - الاربعاء (12) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الجهاز الذي افقد العراق مئات الضحايا و مليارات الدولارات من يتحمل مسؤولية استيراده؟

◆ وزير العلوم والتكنلوجيا السابق : لم تشترك لجنة فنية او علمية من الوزارة انما تعاقدت وزارة الداخلية مباشرة لاستيراده

◆ اللجنة القانونية السابقة : هدر اموال كبيرة جراء استيراد الجهاز المسمى السونار والمستخدم في السيطرات الامنية

بعد إن كترت الجدالات والشكوك بشأن أجهزة كشف المتفجرات" السونار "ومدى فاعليتها في كشف السيارات المفخخة والعبوات اللاصقة، التي تمكنت بسهولة ويسر من اجتياز السيطرات الأمنية دون إن تكتشف، انتابت المواطن الدهشة والحيرة والاستغراب ، وهو يستمع الى سيل التصريحات الكثيرة ، دون ان تحدد جهة مسؤولية استيراد هذا الجهاز المسمى السونار الذي غالبا ما يعمل ويشير إلى السيارات التي تحمل عطرا ومساحيق تنظيف ، حتى صار محل تندر مصحوباً باسى عند استذكار عدد الضحايا الذين استشهدوا جراء ما اقترفته عصابات الرذيلة والارهاب بكل انواعها واشكالها .

تحقيق /ايناس طارق

ان عدم الثقة بهذه الأجهزة بعد ان كشفت وزارة الداخلية عن وجود فساد مالي وأداري في العقود المبرمة لاستيرادها، رغم ما توفر من معلومات عن فشلها ، تشير الى اكثر من علامة استفهام وتعجب عن اسباب استيراد مثل هذه الاجهزة ، التي يتجه مؤشرها الى كل انسان يحوي جسمه قطعة من مادة البلاتين الطبي كأن " ربط عظامه بها او لديه حشوة في اسنانه تضم هذه المادة بل ان هذا الجهاز يؤشر الى كل من يحمل معه شريط دواء ، فالكثير قيل وما زال يقال حتى وصل الامر الى ادعاء البعض ان هذا الجهاز مخصص للعمل في محال غسل السيارات ليكشف مدى خلو المركبة من مادة الصوابين المستخدمة فيها.

بشأن هذا الجهاز اختلفت الاراء وتعددت وكثرت القضايا فمنهم من قال ان التحقيقات توقفت قبل ان تظهر حقيقة ماهية استخداماته العجيبة وهو يؤشر على كل الى كل من هب ودب ، في حين ان عضو مجلس النواب وزير الداخلية السابق جواد البولاني قال إن موضوع أجهزة كشف المتفجرات السونار الذي تتحدث عنه الان هيئة النزاهة" يأتي للحديث السياسي" وان الوزارة فتحت تحقيقا ولم تتوصل إلى "أي فساد" في قضية هذه الأجهزة.

وأضاف البولاني خلال زيارته مع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الى محافظة كربلاء ان" هيئة النزاهة قالت إن وزير الداخلية عرقل مهمتها بعدم موافقته على إكمال التحقيق مع من استوردوا أجهزة كشف المتفجرات السونار "، مضيفا ان "إثارة الموضوع الآن يأتي في جانب منه لأغراض سياسية فالموضوع مضى عليه سنوات، وفتحنا تحقيقا في الوزارة ولم نتوصل إلى أية جهة مسؤولة عن الفساد لأنه لا يوجد فساد وهيئة النزاهة هي ذاتها لم تصل إلى جهة مقصرة.

ومع تقديرنا العالي لجهود منتسبي الاجهزة الامنية بمختلف تشكيلاتها ودورها في محاربة الارهاب ، فإننا ومن اجل تسليط الضوء على عدد من جوانب هذه القضية ، سنعمد في هذا الموضوع الى اخذ اراء بعض الجهات المتخصصة والفنية في ضوء ما يشاع من ان استخدام جهاز الكشف عن المتفجرات بات مجرد اجراء روتيني وشكلي لإرضاء القادة الأمنيين،وعن طوابير السيارات الطويلة وفي ما اذا كان ذلك يدل على ان السيطرة الامنية تؤدي واجبها على اكمل وجه ؟

وزارة العلوم والتكنلوجيا

يقول وزير العلوم والتكنلوجيا السابق رائد فهمي في اتصال هاتفي مع جريدة "المدى " أن اجهزة الكشف السونار التي تعاقدت عليها وزارة الداخلية وتستخدمها الأجهزة الأمنية حالياً لكشف المتفجرات هي في الواقع أجهزة لكشف الشحنات السالبة،اكثر من استخدامها لكشف الاجسام الموجبة في المواد المتفجرة .

واضاف ان هذه الاجهزة تستطيع الكشف عن الشيء المشكوك فيه ولم تشترك لجنة فنية او علمية من وزارة العلوم لتبدي رأيها في مدى قابليتها العلمية وصلاحيتها انما تم التعاقد عليها مباشرة من قبل وزارة الداخلية ،مشيراً الى ان الوزارة المعنية بالامر بالغت كثيراً في الترويج لهذا الجهاز وبالغت في قدرته وبكل الاحوال فأن من المؤكد ان للجهاز قيمة علمية وفنية حددتها الشركة المنتجة وفي ضوئها تم التعاقد.

وشدد فهمي على ان هذا الجهاز يحتاج الى اشخاص يقدر عددهم بثلاثة اضعاف الاجهزة المستخدمة ، حيث لا يجوز ان يعمل عليه الشخص لاكثر من ساعتين . وان يتمتع مستخدمه بمواصفات تدريبية تؤهله لاستخدام الجهاز .

الجهاز يعتمد على الكارتات

بدوره يقول مصدر امني رفض ذكر اسمه لـ"المدى " ان اجهزة السونار المستخدمة تعتمد على القابلية الجسدية لرجل الامن حيث يجب ان يكون جسده غير متعب ولم يتعرض الى ازمة نفسية او عصبية في ساعات حمل الجهاز الذي يعتمد على شحنات جسده التي تبدأ بالفعل العكسي في حالة تعرضه الى احدى الحالات المذكورة اعلاه .

واكد ان فعالية عمل الجهاز تحسنت كثيرا بعدان تعلم المنتسبون كيفية استخدامه ، اما في السابق فلم تتم عملية ضبط استخدامه كما يحدث الان ،مضيفاً ان الجهاز يتكون من مجموعة من الكارتات احدها يستخدم لكشف المتفجرات والآخر لكشف حاملي السلاح مثل "المسدسات " وبمعنى اكثر وضوحاً انه في بعض المناطق القريبة من المنطقة الخضراء يكثر حمل السلاح "المسدس" لغالبية رجال الامن وحماية الشخصيات لهذا يكون الكارت الموضوع هو لكشف المتفجرات ، كما ان السيطرات الامنية استطاعت كشف الكثير من الارهابيين الذي نفذوا عمليات القتل بالكاتم بعد ان وضعو "كارت" يكشف البارود.

الشركة المصدرة

ويعود استيراد هذه الاجهزة من شركة ATSC البريطانية الى العام ٢٠٠٧ وكلف استيراد الاف القطع منها مليارات الدنانير العراقية للمساعدة في كشف المتفجرات والسيارات التي تستخدمها الجماعات الارهابية في قتل العراقيين في الاسواق والمدن وكذلك لكشف العبوات المزروعة على الطرق والتي غالبا ماتستهدف الاجهزة الامنية العراقية،وكانت صحيفة كريستيان ساينس مونيتورالأميركية الصادرة يوم ٢٠٠٨/١١/١٩ قد كشفت في تقرير لها فشل هذه الاجهزة من خلال معلومات حصلت عليها من مسؤولين في القوات المتعددة الجنسية في العراق واصفين الجهاز المستخدم بانه لا يصلح حتى كلعبة للاطفال .

قول الصحيفة رفضه في حينه جابر الجابري مدير مكافحة المتفجرات محملا الاجهزة الامنية مسؤولية فشل عمل الاجهزة لعناصر الجيش الذين لايجيدون التعامل معها لكونهم لايعقمون ايديهم ولايرتدون الكفوف الضرورية ليتم عمل الجهاز بكفاءة.

وكيل وزارة الداخلية والمفتش العام فيها

وفي اتصال هاتفي مع وكيل وزارة الداخلية للمعلومات الاستخباراتية اللواء حسين كمال قال: بالمختصر ان هذه الاجهزة لم تكن جديرة وغير كفوءة وقد ذهب جراء استخدامها السيئ الكثير من المواطنين الابرياء ضحايا لانها لم تكن ذات مواصفات تؤهلها للاستخدام لكشف المتفجرات .ويقول المفتش العام عقيل الطريحي في وزارة الداخلية لـ"المدى": الاعتراض كان على شراء تلك الاجهزة منذ البداية وساند رفضه الوكيل الاقدم عدنان الاسدي ،ورفضهم هذا كان يستند الى معرفتهم المسبقة بعدم صلاحية وكفاءة هذا الجهاز الخاص بكشف المتفجرات .

اللجنة القانونية السابقة لمجلس النواب

وفي اتصال هاتفي مع النائبة عالية نصيف عضوة القائمةالعراقية حالياً وعضوة اللجنة القانونية في الدورة السابقة لمجلس النواب ، قالت : تكلمنا سابقاً عن هدر اموال كبيرة جراء استيراد الجهاز المسمى السونار والمستخدم في السيطرات الامنية المنتشرة والتي اثبتت التجربة انها غير صالحة وقدمنا عدة كتب الى هيئة النزاهة تؤكد عدم صلاحية عملها ولانعلم لماذا توقف التحقيق هل نتيجة ضغوطات من جهة ما اونتيجة انتهاء دورة البرلمان السابق ؟ !وحالياً يمكن اثبات صحة التقارير المرفوعة والتي تثبت عدم جدارة وكفاءة هذه الاجهزة .

بشكل عام وبعد كل تلك الضجة التي سببها هذا الجهاز فان مدير مكافحة المتفجرات اللواء جابر الجابري صرح واصر على ان جهاز السونار لا يتأثر بأي مواد كيماوية كالعطور والزاهي والأدوية والمواد الغذائية والبهارات وغيرها من المواد الأخرى"!، لافتا أن الجهاز الذي تم استيراد أعداد كبيرة منه عام ٢٠٠٧ من شركة ATSC البريطانية وبكلفة ٢٥ ألف دولار يعتمد على نظرية فيزيائية الرنين النووي الرباعي وهي لا تعمل مع المواد العضوية إلا أنها تعمل مع جميع المواد المتفجرة.

واعتبر الجابري أن ما تردد في بعض الصحف الأميركية من أن أجهزة السونار التي تستخدمها القوات العراقية غير فعالة هو كلام عار عن الصحة، مشددا على أن أجهزة السونار استطاعت خلال الفترة من ٢٢ أيار ٢٠٠٧ ولغاية الثامن من شهر كانون الأول ٢٠١٠ الكشف عن ١٢٦ عجلة مفخخة و ٩١٦ عبوة ناسفة وحزام ناسف واحد وتسعة أطنان من المتفجرات المختلفة الأنواع وتفتيش ١٥١ مبنى حكوميا،إضافة إلى العديد من السيارات المشتبه بها".

آراء المواطنون

المواطنون يومياً في العاصمة لايخفون تذمرهم من انتشار السيطرات الامنية التي تسبب زحاماً كبيراً فضلاعن تاخيرهم عن اعمالهم والاماكن التي يقصدونها ، فهم في الوقت الذي يتمنون ان يسود الامن والسلام ارجاء العراق كافة ، يطالبون بان يتم دراسة وضع السيطرات المنتشرة في شوارع بغداد ، كما ابدى البعض استعداده الكامل لتحمل التأخير في نقاط السيطرة تلك ولكن اذا ما كانت هنالك نتائج ايجابية لهذا التأخيرويقول فراس محمد من سكنة منطقة حي الجهاد احتاج الى قضاء ساعتين لعبورٍ السيطرات المنتشرة من منطقة سكني وصولاً الى محل عملي الواقع في شارع السعدون واحياناً اكثر من هذا الوقت وعند عبورنا سيطرة تستقبلنا سيطرة اخرى اضافة الى ان منفذ مرور السيارات مسلك واحد وعند الوصول الى بداية نقطة السيطرة فان حامل جهاز السونار لايعير أي اهمية احياناً و يكون مشغولاً بحديث مع احد ما من الموبايل بعد ان يضع جهاز الهيتفون في اذانه ،وكما يقول المثل لاعين تشوف ولا اذن تسمع !.

بينما تعلق المواطنة لمى صالح من سكنة منطقة الاعظمية التي تعمل في احدى دوائر وزارة الاتصالات في منطقة العلاوي قائلة : تحضر سيارة الدائرة الى الشارع الذي تقف فيه بانتظارها الساعة السادسة والنصف صباحا حيث يكون الزحام المروري قليلاً ومع ذلك لااصل الدائرة الا بعد الساعة الثامنة صباحاً . وتضيف عندما تمر السيارة بالسيطرة الامنية القريبة من طريق الوزيرية فان جهاز كشف المتفجرات يؤشر على سيارة الوزارة ،ويطلب منهم رجل الامن التوجة الى طريق التفتيش ،ليتم سؤالهم كالمعتاد هل تحملون مواد تجميل او عطوراً فاستغربنا وبدأ بعضنا يسأل الاخر هل يمكن ان تكون الاجهزة من ماركة شانيل حيث ان هذه الاجهزة المتطورة متخصصة باقتفاء اثر العطور ولا تقتفي المواد المتفجرة.

معاناة مستمرة لسائقي المركبات

أما سائقي المركبات فاراؤهم كانت تحمل نوعاً من اللوم والتذمر وذلك لانهم يضطرون الى الوقوف لوقت طويل بانتظار طابور التفتيش في حالة تاشير الجهاز صوبهم ، فيقول سائق سيارة الاجرة مهند حسين : ان هذا الجهاز غير فعال والابماذا يمكن إن نفسر حدوث التفجيرات التي تخترق يومياً هذه السيطرات وهذه الاجهزة التي لاتوشر الاعلى العطور والادوية ، وعلق سائق اخر يدعى مروان يوسف قائلاً : هذا السونار لو ينفع لكنا الان نعيش في امان وكل ما يفعله حامله هو الوقوف وكانه ينتظر الجهاز ان يوشر ليلعن سائق العجلة حظه العاثرلان معنى هذا اضافة وقت تاخيري اخر الى جدول اعماله.

اما المهندس صلاح يعمل في شركة هندسية فيقول ان جهاز كشف المتفجرات غير فعال وعديم الفائدة وخير دليل التفجيرات التي تحدث بين آونة واخرى فهذه الاجهزة غير متطورة ولا تحتوي على ادنى حدود الدقة، بينما يبين المختصون انها تصنع للفنادق والمواقع السياحية وتعمل على كشف المواد الكيميائية بعد ان يتم غسلها بالمنظفات الكيمائية.

هيئة النزاهة

من جانبها كشفت هيئة النزاهة العامة وعلى لسان رئيسها رحيم العكيلي ، عن أن وزير الداخلية في الحكومة السابقة جواد البولاني منعها وفقا لصلاحياته من ملاحقة ستة من كبار ضباط وزارته قضائيا بعد إدانتهم بملف الفساد الذي طال عقود استيراد أجهزة كشف المتفجرات استنادا إلى صلاحياته وفق المادة ١١١ من قانون أصول محاكمات قوى الأمن الداخلي التي تشير إلى وجوب استحصال موافقة الوزير على ملاحقة رجل الشرطة قانونا وبذلك أوقف محاسبة المتورطين بالملف..

إنشاء قسم خاص

أخيراً .. ومع كل ما اشارت اليه هذه الاراء وما سبق ان تناولته العديد من وسائل الاعلام ، نعتقد إن من المهم اعلان الحقائق على المواطنين بشأن صلاحية استخدام هذا الجهاز المهم وفي ما اذا كانت استخداماته تصب في صالح استتباب الوضع الامني ام ان استيراده مجرد صفقة من ضمن الصفقات التي ضاعت من خلالها مليارات الدولارات، فاعلان الحقيقة هو من ابسط حقوقهم خاصة بعد استمرار مسلسل الخروقات الامنية العديدة . وربما من المناسب هنا الاشارة الى ضرورة الاستفادة من الخبرات العراقية في هذا المجال خاصة وان تجربة السنوات السابقة اثبتت قدرة العقل العراقي اذا ما اتيحت له فرص مناسبة على ان يبدع في كثير من المجالات بما فيها الامني من خلال تطويعه التكنولوجيا لخدمة هذا الهدف حيث تشير الانباء الى ان الشركة العامة للصناعات الميكانيكية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن تعكف على إنشاء قسم خاص لانتاج اجهزة متخصصة بالحلول الأمنية الشاملة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية في هذا المجال،وبدأت بتعيين وتدريب مهندسين وفنيين مختصين في هذا القسم ليتمكن من إجراء جميع عمليات التجهيز والنصب والتشغيل وخدمة ما بعد البيع. وتمكن هذا القسم من إجراء دراسات ميدانية في مطار بغداد الدولي وتقديم الحل الأمثل لكثير من الوزارات العراقية ومنشآتها والبنوك، وتمكن من الفوز في عطاء لتجهيز مطار بغداد الدولي بأجهزة فحص الأشخاص والأمتعة وأجهزة الكشف على المتفجرات.

فان للقسم القدرة على انتاج أنظمة فحص الأشخاص والأمتعة باستخدام تكنولوجيا X- ray الملونة والمتقدمة،فجهاز فحص الأشخاص عبارة عن نوعين من الأجهزة وتعمل هذه الأجهزة على الكشف على الأشياء الغريبة في حوزة الأشخاص أو ما يخفونه في ملابسهم وتستخدم هذه الأجهزة في الوزارات والمنشآت والبنوك والفنادق والمطارات وجميع المباني الحيوية التي تستقبل الزواراً.

اما أجهزة فحص الأمتعة والحقائب فهي أجهزة تستخدم نظام الـ X- ray الملون وتعمل على الكشف على محتويات الحقائب والأمتعة وهي بعدة أحجام تتناسب مع جميع متطلبات المستخدمين وتستخدم هذه الأجهزة في الوزارات والمطارات والمباني الحيوية التي تستقطب زوار مع حقائب وأمتعة.

اما أنظمة فحص الآليات والبضاعة فهي أنظمة تستخدم تكنولوجيا X- ray الملونة وتعمل على الكشف على جميع محتويات الشحنات وما تخفيه هذه البضاعة من مواد خطرة وممنوعة وتستخدم هذه الأنظمة على الحدود البرية والموانئ والمطارات لتسهيل عملية الكشف على الشاحنات والحاويات والبضاعة الكبيرة الحجم الداخلة والخارجة، وما يهمنا هو الكشف على المتفجرات في السيطرات على الشوارع يحملها عناصر الاجهزة الامنية وهي أجهزة يدوية خفيفة الوزن تستخدم وتعمل على الكشف على المتفجرات ويسهل استخدامها وتعمل على البطاريات الجافة.

◆ المفتش العام:
الجهاز كان استيراده مرفوضاً منذ البداية

◆ صحيفة كريستيان ساينس مونيتورالأميركية:
الجهاز المستخدم لا يصلح حتى كلعبة للاطفال!

◆ آراء المواطنين:
الاجهزة لاتقتفي المواد المتفجرة انما العطور فهل هي من "ماركة شانيل"

◆ وكيل وزارة الداخلية للمعلومات الاستخباراتية:
هذه الاجهزة لم تكن جديرة بالاستيراد وغير كفوءة